

يرجع لبحيرات المياه الجوفية سنوياً من ٤٠ - ٥٠ مليون كوب ومجموع ما يستهلكه القطاع حوالي ٨٠ مليون كوب، أي ان مخزون المياه الجوفية يفقد سنوياً من ٣٠ - ٤٠ مليون كوب من الاحتياطي مما يؤدي الى طغيان المياه المالحة على المياه الحلوة، وازضافة الى قيام سلطات الاحتلال بتحديد كميات المياه المستغلة فقد قامت بحفر آبار في المنطقة الجنوبية لري المستوطنات هناك.

تأتي هنا مشكلة اخرى لا تقل اهمية عن تحديد كميات المياه للري وهي الارتفاع الجنوني في اسعار المياه، حيث وصلت ساعة المياه في منطقة قلقيلية على سبيل المثال الى ٣ دنانير و ٤٠ قرشاً، في حين كانت قبل عام ١٩٦٧ لا تتجاوز ال ٤٠ قرشاً اردنياً، وهذا الارتفاع في اسعار المياه ناتج اساساً عن الارتفاع في اسعار المحروقات.

ويتوقع واضعو السياسة المائية الاسرائيلية نقصاً شديداً في المياه، حيث أن المعروض في المنطقة من المياه يهدد بعدم تلبية الطلب، وحيث ان الضخ الزائد يهدد مصادر المياه الموجودة، وهم بذلك يتخذون موقفاً مؤداه مايلي: «لا بد ان ينتهي استغلال موارد المياه في يهودا والسامرة وان يقل في قطاع غزة، وتقول التنبؤات الحالية للتنمية الديموغرافية والاقتصادية بأنه سيحدث عجز في المياه بحلول نهاية القرن يبلغ من ٢٠٠ - ٤٠٠ مليون م^٣ في السنة في هاتين المنطقتين».

وبسبب الاحساس بالنقص الوشيك في المياه قامت سلطات الاحتلال بتحديد استهلاك المياه اعتباراً من عام ١٩٧٧ عن طريق قياسه بالامتار، ومنع المزارعين الفلسطينيين من حفر آبار جديدة (باستثناء بئرين) وسمح لشركة المياه الاسرائيلية مكوروت بحفر ما لا يقل عن (٣٠) بئراً جديدة، والنتيجة الحتمية لهذه التدابير حماية كل امدادات المياه الخاضعة بالمستوطنات الزراعية التي تستخدم الري المكثف، وكذلك تدفق المياه الجوفية بلا عوائق الى المستودعات الاسرائيلية، وهذه السياسة تحرم الفلسطينيين من امكانية استحداث تقنيات زراعية تنافسية تعتمد على استخدام المياه بكثافة للانتفاع بالاراضي الزراعية القابلة للري انتفاعاً كاملاً وتتركهم تحت رحمة تقلبات الامطار الطبيعية*.

ارتفاع الاجرة والتكاليف:

ان من اهم العقبات التي تواجه حمضيات الضفة والقطاع هي تكاليف الانتاج الباهظة، حيث يبلغ متوسط تكاليف انتاج دونم الحمضيات حوالي ١٠٠ دينار من سماد وري واجرة عمال زراعيين ومبيدات، انتاج الدونم الواحد يباع بحوالي ١٥٠ دينار، كذلك فان مزارعي العنب لا يجنون ارباحاً ملموسة من جراء زراعتهم للعنب، وفي معظم الاحيان تلحق بهم خسائر فادحة، ومن احد اسباب ذلك ان المحصول يباع بثمان زهيد، حيث ينتج الدونم الواحد من العنب ما مردوده ٣٠ ديناراً اردنياً سنوياً، وتتوزع الكلفة كالتالي:

* السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى.

تقرير الامين العام / الجمعية العامة / المجلس الاقتصادي والاجتماعي.